

عقد بيع أصل تجاري

بين الموقعين أسفله :

السيد:

من جهة

السيد:

من جهة أخرى

وقع الإتفاق والتراضي بين الطرفين وهما يقران بأهليتهما للتقاعد على ما يلي :

الفصل الأول:

السيد

باع وسلم بمقتضى هذا العقد تحت جميع الضمانات القانونية والفعلية الجاري بها العمل ، وطبقا لمقتضيات المادتين 478 من قانون الإلتزامات والعقود المغربي -81 من مدونة التجارة الصادرة بظهير 15 ربيع الأول 1417—1 غشت 1996 .

إلى السيد :

الذي قبل بعد المشاهدة والإطلاع "جميع الأصل التجاري".

الفصل الثاني :

المعينة

يقر السيد ويعترف بأنه عاين الأصل التجاري المسجل

بعدد بقسم السجل التجاري بالمحكمة

معينة تامة نافية للجهالة ، وقبله بحالته الراهنة ، دون أن يحق له الرجوع على البائع لأي سبب من الأسباب كيفما كان مصدرها.

الفصل الثالث:

تشخيص الأصل التجاري

الأصل التجاري موضوع البيع معد

كائن بالعنوان :

والذي يشتمل على العناصر الآتية :

1-الإسم التجاري

2-الزبناء والسمعة التجارية .

4-الحق في الكراء .

5-الأثاث التجاري والبضائع والمعدات والأدوات .

6-براءات الإختراع والرخص وعلامات الصنع .

الفصل الرابع :

الأصل

يقر البائع ويصرح أن الملكية الأصل التجاري موضوع البيع قد الت إليه وذلك على إثر شراء بمقتضى عقد مأرخ

في مدرج بإدارة التسجيل

بتاريخ : الإيداع رقم : الأمر بالأداء رقم :

الفصل الخامس :

الملكية والتصرف

للمشتري الحق في الملكية والتصرف بالأصل التجاري الذي اشتراه بمقتضى هذا العقد فور التوقيع عليه ويمتد تصرفه لجميع الحقوق المرتبطة بالأصل التجاري موضوع البيع وبجميع محتوياته ويكون له حق الإستغلال والإنتفاع به من اليوم طبقا لمقتضيات المادة 494 من ق.ل.ع.

الفصل الخامس :

الايجار

يقر البائع ويصرح أن محل مؤجر بمشاهدة كرائية قدرها درهم ،
من مالكة السيد بناء على عقد مؤرخ في
والذي صرح المشتري أنه إطلع على جميع البنود الواردة فيه .

فصل السادس :

شروط البيع

طبقا لمقتضيات القانون الجاري به العمل فإن طرفين الموقعين على العقد المضمن لبيع الأصل التجاري ، قد اتفقا على شروط الآتية الذكر وهي كالآتي :

- أن يأخذ المشتري مشتراه في حالة التي يوجد عليها ، دون الرجوع على البائع لأي سبب من الأسباب كيفما كان نوعها .
 - أن يتحمل المشتري أداء واجبات الضرائب ، ابتداء من تاريخ دخوله إلى المحل موضوع البيع .
 - أن يتحمل أداء واجبات إستهلاك الماء والكهرباء .
- يشترط على المشتري أن يؤدي واجبات الكراء لرب الملك ابتداء من تاريخ الحيازة طبقا لما عليه عقد الكراء المؤجر المحل .

الفصل السابع :

المنافسة التجارية

- يتعهد البائع صراحة بعدم افتتاح محل تجاري مماثل للمحل المبيع بنفسه أو بواسطة غيره أو الإشتراك في محل تجاري مماثل للمحل المبيع بنفسه أو بنفسه أو بواسطة غيره أو الإشتراك في محل بدائرة قطرها ... متر مربع من المحل المبيع ، وذلك لمة ... وفي حالة مخالفة هذا الشرط يكون مسؤولا عن كافة التعويضات علاوة على حق المشتري في طلب غلق المحل الذي يفتح بهذه الصورة .
- البائع يقر ويصرح أن الأصل التجاري خال من جميع الديون والتحملات التجارية وهو حر وقت التفويت بناء على ملخص من نوع حرف (ج) المسلم له من طرف المحكمة التجارية .
 - كما صرح البائع أنه سدد جميع المراتب والمكافآت المستحقة للعمال والموظفين ومدة خدمتهم المستحقة للعمال والموظفين ومدة خدمتهم المستحقة للعمال والموظفين - تعتبر كإبراء من جميع الواجبات المستحقة للعمال والموظفين ، وسلم له كذلك دفتر المخالصات الموقع عليه من طرف العمال والموظفين

الفصل الثامن :

ثمن البيع

ثمن البيع الذي اتفق عليه الطرفان حدد كالآتي :
الأصل التجاري : درهم .
السلع والأدوات : درهم .
المجموع : درهم .
--اعترف البائع بقبض الثمن المذكور خند تحرير هذا العقد ، وأبرأ المشتري من ذلك وبه الإبراء التام .

الفصل الثامن : الإختصاص

إن محاكم هي التي لديها الإختصاص فيما إذا وقع نزاع بين الطرفين حول هذا العقد .

الفصل التاسع : إقرار

الفصل العاشر : المصاريف

كل مصاريف هذا العقد ومنها واجبات التسجيل والتمير على كاهل المشتري .

الفصل الحادي عشر

اختيار السكنى

لتنفيذ هذا العقد اختار كل من الطرفين سكناه بعنوانه المذكور .

حرر في حسن نية على 7 نسخ بتاريخ :

إمضاء البائع

إمضاء المشتري